بينما الجمعية الوطنية تدرس قانوناً جديداً للتقاعد

الزيادة الجديدة لا ترضي المتقاعدين.. وهم يتطلعون إلى قانون عادل

رئيس جمعية رعاية المتقاعدين: سلمنا مسودة مشروع جديد للتقاعد إلى الجمعية الوطنية

بغداد / سهى الشيخلي
تصوير / سمير هادي

-المدير العام للتقاعد: عدم تثبيت العناوين الوظيفية في الحاسوب وراء الخلل في تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بالمتقاعدين العسكريين.

جديدة في ضوء تعديل قانون التقاعد وتم تعديل الفقرة الخاصة باستحقاق البنت القاصر لتقاعد والدها اذا كانت غير متزوجة بغض النظر عن العمر الذي حددته الفقرة السابقة بسن ٢٣ سنة.
ولكن لم يتطرق القانون الجديد إلى الشهادة التي يحملها المتقاعد فليس من الانصاف ان يتساوى (الذين يعملون والذين لا يعملون!) علما ان الشهادة ذات قيمة اجتماعية إلى جانب كونها معياراً للكفاءة.

الجمعية ومشروع التقاعد

نلتقي رئيس جمعية المتقاعدين احمد رشيد النجار حيث يحدثنا قائلا:
. تضم الجمعية أكثر من ستة آلاف عضو في بغداد فقط ولها فروع في المحافظات.. وللاعضاء هنالك جمعية استهلاكية تسد متطلبات المتقاعد من أجهزة كهربائية وادوات منزلية بخصم قدره ١٠٪ وبالتقسيط المريح بعد ان يدفع ربع قيمة المشتريات..
ويشير السيد النجار إلى ان الجمعية قامت باعداد مسودة مشروع الرواتب الجديد للمتقاعدين .. وتم تسليم مسودة المشروع إلى السيد عبد الخالق زنكنة عضو الجمعية الوطنية ليسلمه بدوره إلى اللجنة القانونية في الجمعية الوطنية.
وهو الآن قيد الدرس..
ويؤكد رئيس جمعية رعاية المتقاعدين ان القانون الجديد فيه ثغرات عديدة وان الجمعية لها اعتراضات كثيرة عليه منها:
١. الرواتب جاءت غير منصفة فقد شملت الزيادة الاقلية من الدرجة الثالثة فما فوق فيما كانت الزيادة تتراوح بين ٢٠-٣٠ الف لذوي الرواتب القليلة.
٢. نطالب ان يكون الراتب التقاعدي ٨٠٪ من راتب الموظف المستمر بالخدمة أي حسب المصطلحات المستعملة ٨٠٪ من اقران المتقاعد المستمرين بالخدمة.
٣. مخصصات الزوجية تم اعداد دراسة بشأنها وكذلك مخصصات الاولاد ولكنها لم تطبق.. لماذا؟
٤. الفروقات كبيرة بين النظام العسكري والمدني.. لماذا؟
٥. الجمعية قدمت مشروعين لمنسق وزارة المالية هما:
١. قانون التقاعد الجديد
٢. مشروع البنك الوطني للمتقاعدين
فماذا حدث بشأنهما..؟!
رئيس الجمعية لرعاية المتقاعدين حدثنا عن المشروعين المذكورين قائلا:
ان الهدف من انشاء بنك المتقاعدين هو توفير دعم مادي للمتقاعدين لمساعدتهم في تحسين حالتهم المعيشية والمساهمة في تأهيل القادرين منهم على العمل واقراضهم لفتح ورش أو مشاريع تجارية أو صناعية او زراعية أو تعليمية أو صحية.
ويختتم السيد النجار حديثه بالقول:
. ما تناقلته الانباء عن تحديد السن التقاعدية بـ ٦٥ سنة امر يدعو إلى الاسف فالموظف لا يحتمل ضغوط العمل وهو في هذه السن.. بل علينا ان ننصفه ونرفع عن كاهله بتقليل مدة الخدمة التقاعدية.. فسن التقاعد ٦٣ سنة امر معقول جداً..

مع مدير عام التقاعد

نحمل كل تلك الاسئلة والاستفسارات والهموم إلى دائرة التقاعد العامة ليجيبنا عليها السيد علي عويد المدير العام لدائرة التقاعد ونسأل:
❖الغالبية من المتقاعدين لم تنصفهم الزيادة الاخيرة في القانون الاخير.. ويحملون دائرة التقاعد السبب فما ردكم؟
. نحن جهة منفذة.. ولا نشرع القوانين.. اما بالنسبة للزيادة الاخيرة التي حصلت للمتقاعدين فقد تم توزيع رواتب المتقاعدين في ضوء الدرجات الوظيفية الحالية لاقرانهم المستمرين بالخدمة، حيث ان الرواتب الحالية يتم منحها في ضوء العناوين الوظيفية التي تعتمد اصلاً على الكفاءة والشهادة والخبرة في ظل اداء الموظف في الخدمة. ولكي لا يصار إلى اجراء تفاوت بين رواتب المتقاعدين السابقين والمتقاعدين الذين يحالون على التقاعد في حالة صدور قانون تقاعدي جديد.. وبذلك فقد جرى فتح باب الاعتراض للمتقاعدين الذين هم في الدرجة الوظيفية الأولى من درجات سلم الرواتب الوظيفي المعمول به حاليا في الامر ذي الرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م وهذه الدرجة الوظيفية تخص العناوين الوظيفية (خبير، استاذ جامعة، مدير تنفيذي، معاون مدير عام، مستشار في المصرف) وبامكان اصحاب العلاقة من المذكورين مراجعة دائرة التقاعد أو فروعها في المحافظات لغرض املاء استمارات معدة لهذا الغرض بغية تعديل رواتب المتقاعدين من ٣٤٥ الف دينار إلى ٤٤٤ الف دينار حيث سيتم صرف الفروقات لهم مع الزيادة حسب استحقاقهم..
❖الزيادة كانت لاصحاب الرواتب المرتفعة.. بينما بقيت زيادة الرواتب الدنيا قليلة كانت الزيادة للبعض ٣٠ الف دينار فقط، فأين العدالة في ذلك؟
. صحيح ذلك ولكن كما قلت.. الزيادة كانت على وفق سلم الدرجات الوظيفية والمحددة بـ ١١ درجة..
❖لم تلتزم دائرة التقاعد بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المرقم ٨٢٤٠ في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٥ . بل كانت لها اجتهادات اضرت بالمتقاعد العسكري.. لماذا؟
. الموضوع ليس اجتهاداً من الدائرة وإنما بسبب عدم تثبيت العناوين الوظيفية للمذكورين في الحاسوب.. وعليه جرى فتح باب الاعتراض على هذا الموضوع بالتعاون مع جمعية المتقاعدين والجهات الأخرى.
❖ما رواتب المتقاعدين الجدد؟
. انها وفق قانون التقاعد المعمول به حاليا..
❖المديرون العامون الذين احيلوا في التقاعد مؤخرا ماهي رواتبهم؟ وكذلك الوزراء؟
. المديرين العامون تقاعدهم على ضوء الجدول الحالي. أما الوزراء فهم ايضا لهم حقوقهم التقاعدية.. بل حتى وزراء النظام السابق الذين هم خارج اطار ملاحقة القانون أو العدالة أي الذين ليس لديهم جرائم قانونية يأخذون رواتبهم التقاعدية وفق القانون الحالي.
❖تصلنا شكاوى من بعض المعوقين الذين تصل درجة عوقهم إلى حد يمنعهم من العمل لاعالة عوائلهم، ورواتبهم التقاعدية قليلة قياسا بزملائهم (المعاقين) وذلك بسبب قلة سنوات الخدمة لديهم.. هل بالامكان مساواتهم بزملائهم؟
. تم صرف رواتب معوقي الحرب في الجدول الجديد على أساس ٢٥ سنة فأكثر وكان الراتب ١٦٥ ألف دينار في حين كان الراتب سابقا ١٠٥ آلاف دينار كون خدماتهم تقل عن ٢٥ سنة، والآن اعتبرت خدماته ٢٥ سنة وبذلك زاد راتبه على هذا الاساس.
❖زوجة شهيد تسال.. هل يحق لها تسلم تقاعد زوجها العسكري الشهيد في الحرب الايرانية مع انها موظفة وهل راتب الزوج هو ارث للعائلة؟
. مازالت القوانين نافذة بحق الجمع بين راتب الوظيفة والحصة من راتب الشهيد.. وهو ليس يورث بل يصرف بموجب قانون.. واذا حجب يحجب بقانون ايضا.. فلتطمئن زوجة الشهيد باستحقاقها لتقاعده..
❖لماذا لا يكون سلم الرواتب متقاربا ولا نقول متساويا لكي نضمن الحق للجميع..؟
. لايمكن ان يكون متساويا، فالراتب التقاعدي يحتسب على اساس السلم الوظيفي الذي يعتمد اساسا على التحصيل الدراسي وعلى ضوء سنوات الخدمة.. الدينار في في فترة الثمانينات تختلف قيمته الان عن سعر الصرف للدينار الحالي.. إضافة إلى التضخم النقدي الحاصل والمستوى الاقتصادي وارتفاع الاسعار، كل هذه المؤشرات واخرى كثيرة غيرها تقف حائلاً دون تحقيق ذلك..
❖احد المصارف يقترح ان يتم توزيع رواتب المتقاعدين عن طريق وزاراتهم.. أي كل وزارة تصرف رواتب متقاعديها.. ما رأيك؟
. ولكن هناك وزارات استحدثت.. واخرى الغيت وهناك دوائر الغيت كذلك، فمثلا موظفو ديوان الرئاسة أية جهة ستتولى صرف رواتبهم التقاعدية؟ هذا اقتراح صعب التنفيذ..
❖هل القانون المعمول به حالياً.. هو الذي يحدد الدرجة التي سيكون عليها راتب المتقاعد. أو ان السلم الوظيفي هو الذي يحدد درجة المتقاعد.. فهناك تضارب بين الاثنين ما رأيك؟
. بالنسبة للدرجات الوظيفية الحالية في سلم الرواتب المعمول به حاليا هناك رواتب متدنية في الوظيفة الحد الادنى لها ٦٩ ألف دينار.. ومع ذلك فقد تم اعتماد الرواتب المذكورة في جدول المتقاعدين بمقدار أكثر من الرواتب الوظيفية.. وفي كل الاحوال فأن من اهم المبادئ التي ستكون في مسودة القانون الجديد ان تتم زيادة الرواتب التقاعدية بنفس النسبة التي ستزداد بها رواتب الموظفين المستمرين بالخدمة.. كما ان مشروع القانون الجديد يتم دراسته من قبل المختصين في الجمعية الوطنية، ونأمل ان يأخذ المتقاعد حقوقه التقاعدية بصورة تكفل له العيش الكريم.
❖القانون الجديد الذي أشرت اليه.. متى يصدر.. وهل حقاً تكون السن القانونية ٦٥ عاماً بدلاً من ٦٣ عاماً؟ وهل لكم (كرسي) في لجنة اعداد القانون؟
. نحن لسنا ممثلين في اللجنة التي تعد مسودة القانون الجديد وليس لنا (كرسي) فيها أو أية صنعة اخرى بل احيانا تطلب منا اللجنة بعض المعلومات الخاصة بالقوانين السابقة أو تستفسر عن عمل الدائرة فقط.. وكما اوضحت في بداية حديثي نحن جهة تنفيذية فقط نتلقى القوانين من الجهات التشريعية.. ولا دور لنا في صنع القرار..
❖وما اوردته بعض الصحف المحلية من فقرات القانون الجديد؟
. انها من اشخاص من داخل اللجنة.. ولا علم لنا بذلك كدائرة.. لاننا خارج اللجنة..

نقلتهم الهموم والمشاكل.. مازحناهم قائلين:
❖بعد تلك الزيادة ومازلتم تشكون الغبن؟!
وهنا هب الجميع في الاعتراض على هذه الملاحظة.. مما يؤكد ان الزيادة الاخيرة لم تكن عادلة بل الحقت الحيف والغبن بقسم منهم.
يقول المتقاعد علاء الدين تقي . وكان موظفا في وزارة الصناعة وخدمته اقل من ٢٥ سنة، يحمل شهادة بكالوريوس . علوم سياسية . جامعة بغداد:
. سافرت عام ١٩٩٨ إلى خارج العراق بحثاً عن العمل كانت الرواتب انذاك لاتسد الرمق.. عدت إلى الوطن عام ٢٠٠٣ اتسلم راتبا تقاعديا مقداره (١٢٠) الف دينار.. كنت اعقد الأمل على الزيادة بعد ان سمعت بها ولكن الزيادة جاءت مخيبة للآمال.. فقد كانت شحيحة مقدارها (٢٠) الف دينار وقد تسلمت قبل ايام مبلغ (٦٠) الف دينار فروقات الراتب،
السيدة كولى ابنة شهيد (مفوض في الشرطة) قالت هناك اخطاء عديدة تحصل في دائرة التقاعد.. فمثلا والدي وهو برتبة مفوض، ولكن درجته تم انزالها إلى رتبة عريف بعد وفاته.. ولا نعلم لماذا!
المتقاعد عبد الكريم عباس العبيدي مدير حسابات سابق في امانة بغداد، لديه خدمة ٣١ سنة، ويحمل شهادة بكالوريوس اقتصاد .. يقول احلت على التقاعد في عام ١٩٩٠ وكان التقاعد لا يسد الرمق والان تم احتساب راتبي على انه من الدرجة الرابعة، أي بما مقداره ١٥٠ ألف دينار.

خلل في المعايير

المعلم المتقاعد حميد رشيد لديه خدمة تقاعدية ٣٦ عاماً، قضاها في الارياف والقصبات، وعندما عاد إلى بغداد وجدت الاسعار ملتهبة بما فيها ايجارات السكن.. تم احتساب درجته على انها الرابعة. يتساءل: لماذا؟ فانا خريج دار المعلمين الابتدائية.. حتى الزيادة الاخيرة على الراتب لم تنصفني.. اريد من خلال الصحافة ان يعاد النظر بالدرجات الممنوحة للمتقاعدين.. اعتقد بوجود خلل في المعايير.
المتقاعد العسكري صباح محمود سعيد برتبة مقدم لديه خدمة ٢٨ سنة، احيل على التقاعد بتاريخ ١٩٨١ حدثنا قائلا:
. راتبي التقاعدي ٢٠٦ آلاف دينار.. والزيادة الاخيرة كانت ١٧٥ ألف دينار.. ويتساءل: هل يجوز ان يأخذ المعلم المتقاعد أكثر من الضابط برتبة مقدم؟ جاري المعلم يتسلم راتبا تقاعديا أكثر مني.. ويضيف: القانون العسكري قبل الزيادة كان افضل من القانون المدني لكن الان حدث العكس تماماً.. لماذا؟
وهذه مشكلة اخرى تطرحها زوجات الشهداء على شكل عريضة جاء فيها:
. نحن لفيف من زوجات الشهداء والمتوفين (الارامل) نتسلم تقاعدا عن ازواجنا واغلبنا موظفات ويتساءلن: هل يعتبر تقاعد ازواجنا ارثا لنا؟
ام هذا يتنافى مع قانون التقاعد العامة فليس لنا علم بتفاصيل القوانين..؟

الشهادة.. والخدمة

حسب اللجنة التي تناقش الآن مسودة قانون التقاعد الموحد الجديد فان السن القانونية المقترحة للتقاعد هي ٦٥ عاماً بدلاً من ٦٣ سنة المعمول بها حاليا..
ان فكرة الرواتب الجديدة تعتمد النسبة وفقاً لسنوات الخدمة فمن بلغت خدمته التقاعدية ١٥ سنة تكون نسبة راتبه ٥٠٪ من راتب القرين في الوظيفة وتضاف نسبة ١,٥٪ عن كل سنة خدمة أكثر من ١٥ سنة وعلى هذا الاساس فان من تبلغ خدمته ٢٥ سنة يستحق ٦٥٪ من راتب القرين في الوظيفة، وهذه النسبة ستحقق للمتقاعد زيادة تحول الرواتب إلى الوزارات، أي كل وزارة تصرف لمنتسبيها من المتقاعدين وبذا ستكون (الطوابير) قليلة علاوة على ان المتقاعدين سيلتقون كل شهر بزملاء المهنة الذين تركهم وسيسره ذلك اللقاء حتما.. وتختم الآنسة سناء حديثها بالقول:
. نحن نقوم بصرف الرواتب التقاعدية إلى جانب الاعمال المصرفية الأخرى وهذا جهد اضافي يرهق ملاكاتنا..

آراء المتقاعدين

في جمعية رعاية المتقاعدين الكائنة في باب المعظم نلتقي عددا من المتقاعدين الذين زرنا مصرف الرباط في الكسرة الذي يقوم بتوزيع الرواتب التقاعدية مع الزيادة لثلاثة اشهر كنموذج على المصارف المكلفة بهذه المهمة. وكما توقعنا كانت (طوابير) المتقاعدين متراصة. اناقة المتقاعدين الخاصة جدا كانت بادية. اناقة متعبة.
اخترقنا تلك (الطوابير) كانت الساعة تشير إلى الثامنة والنصف وبعض الرجال جاءوا منذ السابعة. فرح الشيوخ للقاء الصحافة.. ووجدوا في اللقاء فرصة لطرح الاستفسارات وطالبوا بشرح الجدول عن طريق الصحافة على نحو يتيسر فهمه فقد اصبح الكثيرون يجهلون طريقة الزيادة وآلياتها.. وقد حملوني تحياتهم إلى المدير العام لدائرة التقاعد مع العديد من الاستفسارات..
دخلت إلى ادارة المصرف والتقيت الآنسة سناء معاونة المديرة (المديرة مجازة) التي اعربت عن سرورها وسرور الملاك العامل معها للزيادة التي تشهدها رواتب المتقاعدين بيد انها قالت:
. نعاني من الزخم في العمل فالبناية ضيقة كما تشاهدين، و(طوابير) المتقاعدين المتعبين يحز في نفوسنا، واقترحت ان

> -اذن فقد طرأت زيادة على رواتب المتقاعدين اخيرا. هذا ما طالب به المتقاعدون بعد الزيادة الأولى التي حصلت ولم تكن على المستوى المطلوب.
> والسؤال الان هل تقاسموا الفرصة بالزيادة بالدرجة نفسها والاهتمام..؟
> وما رأي جمعية رعاية المتقاعدين في هذه الزيادة، وهي التي سعت اليها، وربطتها بالظروف المعيشية؟
> كيف ينظر المتقاعد العسكري لهذه الزيادة، وما ملاحظاتكم؟ المصارف لها حصة من هذه الاسئلة، فهي توزع مبالغ التقاعد. لكن ثمة فروقات لمن لم يتسلم الزيادة في شهر آب المنصرم.. كيف تصرف هذه الفروقات ومتى؟ جداول الزيادات المؤشرة ازاء درجات المتقاعدين هل هي مفهومة؟